

الفصل التاسع

سيناريوهات المستقبل

obeikandi.com

الفصل التاسع

سيناريوهات المستقبل

نسلم بأنه من الضروري النظر إلى كل الشروط الابتدائية على مستوى المحاور العشرة جميعا لتحديد ملامح هذا السيناريو. إلا أنه فيما يتعلق بقطاع الصناعة ووضعية هذا القطاع على امتداد الأفق الزمنى للاستشراف حتى عام ٢٠٢٠، فقد لا تكون كافة المحاور بنفس الدرجة من الأهمية. وفى تقديرنا أن المحاور من الثالث إلى الخامس، وكذلك المحورين السابع والتاسع، لها أهمية خاصة عند تحديد ومتابعة السيناريوهات المختلفة بالنسبة لقطاع الصناعة والتصنيع.

السيناريو المرجعى أو الاتجاهى:

أولا: الشروط الابتدائية

١- القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة

تتميز مصفوفة القوى الاجتماعية فى هذا السيناريو بسيطرة (غلبة) تحالف الشرائح الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة ذات التوجه الكمبرادورى مع الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. وهذه القوى الاجتماعية تمارس أنشطة الإنتاج فى ارتباط وثيق بالشركات دولية النشاط أو تقوم بأعمال الوكالة لها فى السوق المصرية. أساس شرعية الحكم فى هذا السيناريو مستمد من دور المؤسسة العسكرية فى حماية الأمن القومى للبلاد ضد تهديدات خارجية (مصدرها دول جوار معينة) أو داخلية (من جانب الجماعات الأصولية المتطرفة)، سواء فعلية

أو محتملة. ويمارس الحكم باسم هذه القوى الاجتماعية القيادات العليا العسكرية وقيادات الرأسمالية البازغة والقيادات البيروقراطية والتكنوقراطية فى الحكومة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة.

٢- نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة

تتخذ العديد من القرارات بصورة ارتجالية وغالبا ما تكون فى صورة رد الفعل أكثر منها تعبيرا عن رؤية متماسكة ومحددة. ويهيمن رئيس الجمهورية على عملية اتخاذ القرارات. ورغم وجود تعددية حزبية، إلا أن إمكانيات تداول السلطة من خلال صندوق الانتخاب تظل محدودة للغاية. وتستمر القيود على نشاط النقابات، ويظل دور البرلمان محدوداً فى مجال الرقابة والمساءلة للحكومة. يظل دور المؤسسات العلمية فى ترشيد عملية اتخاذ القرارات محدوداً، ولا يتوقع أن تشهد بداية السيناريو إجراءات حاسمة للارتفاع بمستوى الكفاءة فى إدارة قطاع الأعمال وفى إدارة الجهاز الحكومى أو لتخليص المجتمع من الفساد.

٣- البحث العلمى والتطوير التكنولوجى

يؤدى ضعف الإيمان بأهمية العلم فى إدارة شئون المجتمع والدولة إلى تبديد الطاقات الفعلية والكامنة فى مراكز البحث والتطوير دون أن تتحول إلى منظومة فاعلة للعلم والتكنولوجيا. كما يؤدى الارتباط برأس المال الأجنبى إلى فقر الموارد المخصصة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى واستمرار الاعتماد على النقل الأفقى للتكنولوجيا دون ضوابط وطنية ودون استهداف رفع قدرات الاستيعاب والتطوير للتكنولوجيا الوافدة. تزداد مخاطر وتكاليف استيراد التكنولوجيا غير الملائمة والملوثة للبيئة، كما تزداد حدة التبعية التكنولوجية. لا يحدث تعويض للدور الضعيف للدولة فى هذا المجال بجهود تذكر من جانب

القطاع الخاص. وفى هذا السيناريو، تظل الصناعة المحلية فى واد والبحث والتطوير فى واد آخر.

٤- البشر والتعليم والتدريب

استطردا لاتجاه العام للتطور الديموغرافى يتوقع انخفاض كل من الخصوبة ومعدل النمو السكانى. وطبقا لمنظور القوى الاجتماعية الغالبة، فإن النخبة الحاكمة تستمر فى النظر الى السكان كمشكلة خطيرة. يستمر تطبيق السياسة السكانية الحالية التى تركز على قضية تنظيم الأسرة بالاعتماد على الإرشاد الطبى أساسا. ولكن يحد من فعالية هذه السياسة التقدم المحدود فى محو الأمية وفى مجال توفير الرعاية الصحية الأولية وارتفاع تكلفة التعليم والعلاج والالتباس فى النظرة إلى وضعية المرأة ودورها فى المجتمع. فى ظل كل هذا، يتجه عرض العمل إلى الزيادة بمعدل يتجاوز قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة. وتظل ظاهرة عمالة (تشغيل) الأطفال قائمة، وربما تكون مرشحة للزيادة. وتستمر الاتجاهات الحالية فى مجال التعليم: دور رئيس للدولة مع وجود قطاع خاص ينظر إلى التعليم كنشاط للربح وليس كمجال للخدمة، تعدد أنظمة التعليم مع تزايد إنشاء الجامعات الأجنبية، تواضع الاهتمام بالتعليم المستمر والتدريب الفعال.

٥- أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

فى ظل هذا السيناريو، هناك تسليم تام بالعولمة دون اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعظيم منافعها وتقويم أضرارها على الاقتصاد المصرى. التركيز فى مفهوم الاستقلال الوطنى على الجوانب الأمنية والعسكرية، وليس هناك اهتمام كاف ببناء قدرة ذاتية فى مجال العلم والتكنولوجيا والاقتصاد. الدور الذى تلعبه الدولة فى توجيه الاقتصاد محدود، ويزداد محدودية مع استمرار الخصخصة.

التوجه الرئيسي هنا هو الاعتماد على القطاع الخاص وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) من خلال المزيد من الامتيازات والضمانات. أما الموقف من الاستثمار الأجنبي غير المباشر (أو الاستثمار في الحافظة FPI)، فقد يتغير من التحرير السائد حالياً بحيث يتم وضع قيود أو ضوابط على حركته تحت ضغط الظروف غير المواتية في مجال النقد الأجنبي وتنامي الضغوط على سعر صرف الجنيه.

تعتمد التنمية في ظل هذا السيناريو على آليات السوق بلا ضوابط كافية وبلا سياسات محددة - بالذات في المجال الصناعي. يستمر تواضع معدل الادخار ويبقى معدل الاستثمار رهناً بحجم الموارد الخارجية المتاحة في صورة قروض أجنبية واستثمارات. وتغلب على النشاط الاقتصادي إنتاجية العمل المنخفضة والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وصناعات التجميع. وتتعرض صناعات معينة (كالمنسوجات والملابس) في بداية السيناريو لمنافسة شديدة بمفعول تطبيق اتفاقات الجات ١٩٩٤ واتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية. وتتحصر المزايا التنافسية في سياق هذا السيناريو في الصناعات كثيفة الطاقة والصناعات كثيفة العمل.

وبالنسبة للإطار الإقليمي للتنمية، فإن من أهم محدداته التركيز على ثلاث دوائر: العربية والإفريقية والأوروبية. ويمثل الأولى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ على مراحل بدأت من أول يناير ١٩٩٨. ويمثل الثانية تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا - كوميسا. ويمثل الدائرة الثالثة اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التي تم التوقيع عليها في يونيو ٢٠٠١. أما الإطار الدولي، فأهم محدداته هو استمرار النزعة للعولمة كما تتجسد في توجهات مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والعلاقة

الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المعونات وجذب الاستثمارات.

٦- قضايا ذات أهمية خاصة

هناك قضايا ذات أهمية خاصة، أو قضايا حاکمة بالنسبة لتشغيل السيناريو. أهم هذه القضايا: الفقر والبطالة والفساد والتبعية. في ضوء ما قيل في توصيف هذا السيناريو في المحاور الخمسة السابقة، تسود النظرة الى الفقر باعتباره مشكلة مؤقتة، تخفى مع اطراد النمو الاقتصادي. وبالتالي فالموقف هنا ينحصر في خلق شبكات الأمان من خلال برامج الرعاية الاجتماعية والضمان ونشاط الصندوق الاجتماعي. لذلك فقد يتسع نطاق الفقر في سياق هذا السيناريو. أما بالنسبة لمشكلة البطالة، فإن وتيرة وطبيعة النمو الاقتصادي الذي يحتمل أن يتحقق في ظل هذا السيناريو لا تتيح فرصة حقيقية للتصدى لها. كما أن ضعف فرص المشاركة الناتج عن نهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة يجعل من الصعب مواجهة ظاهرة الفساد أو حتى احتواءها. كما قد تحد الرغبة في ولوج الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية من إيلاء أهمية كبيرة لاعتبارات الاستقلال والشعور الوطني. ومن ثم تستمر التبعية للقوى الكبرى، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- الموارد الطبيعية والبيئة

في ظل هذا السيناريو يتعرض المجتمع لمخاطر بيئية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات التلوث للماء والهواء والتربة نتيجة الاستهلاك المرتفع للطاقة في الصناعة واستخدام تكنولوجيا ملوثة للبيئة وسعى رأس المال المحلي والأجنبي إلى ترويج أنماط استهلاك مضره بعناصر البيئة. ومن الناحية الأخرى، هناك مجهودات لوقف زحف العمران على الأراضي الزراعية ولزيادة احتياطات

البتروول وإحلال الغاز الطبيعي محله فى الاستخدمات المختلفة وللاستفادة من موقع مصر الجغرافى كملتقى قارات العالم القديم الثلاث. يتميز السيناريو بعجز واضح فى تعبئة التراث القومى (العربى) والدينى (الإسلامى والمسيحى) لخدمة قضايا البيئة وصون الموارد الطبيعية. فى هذا السياق يجرى الترويج لأنماط استهلاك ترفع من تكلفة مكافحة التلوث، وتتطوى على جور على حقوق الأجيال القادمة فى الموارد.

٨- نسق القيم المتوائم مع توجيهات النخبة الحاكمة

يسود نسق قيم ويجرى الترويج له بحيث يكرس النزعة الفردية والتوجهات الاستهلاكية، والإيمان بتفوق الشمال والتسليم بالوضع الهامشى لمصر على خريطة العالم اقتصاديا وسياسيا.

٩- المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية

إن مسار العلاقات الدولية لمصر فى إطار هذا السيناريو يتحدد بتضافر الاعتبارات الجيوسياسية (المرتبطة بالموقع) والاعتبارات الجيواقتصادية (أى المرتبطة بالقوة الاقتصادية والمزايا التنافسية). وفى ظل هذا السيناريو، فإن مصر لا تشارك بشكل فاعل فى جهود إعادة صياغة النظام الدولى لصالح الجنوب. بل إنها تبتعد كليا عن استراتيجية مواجهة الجنوب للشمال. وتستمر علاقاتها نشطة مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. أما مسار العلاقات الإقليمية فإنه يتحدد بالدرجة الأولى بالاعتبارات الجيواقتصادية، حيث تسعى مصر لاغتنام الفرص المتاحة لتوسيع الأسواق وجذب الاستثمار. إلا أن ضعف إجراءات إعادة ترتيب البيت من الداخل لبناء القدرة التنافسية يضع سقفاً على فرص نجاح ذلك المسعى.

١٠- موقف الجماهير والقوى المعارضة وتناقضات السيناريو

إن مسيرة هذا السيناريو مهددة بتفاقم مشكلات الفقر والبطالة والفساد واشتداد الصراع الطبقي والتناقض بين السعي لتقوية الوضع التنافسي لمصر في الأسواق الدولية وبين السياسات الانفتاحية غير التمييزية للنظام الحاكم وميله للرضوخ لمطالب المؤسسات الدولية قبل توفير شروط استيعاب النتائج المترتبة على تلك المطالب. ومن المتوقع أن يواجه هذا السيناريو بمعارضة من أحزاب اليسار (التجمع، الناصري، العمل) ومن التيارات الدينية والعمال والحرفيين والرأسمالية الصغيرة والفقراء والمهمشين وشرائح الطبقة الوسطى.

ثانيا : مسار السيناريو

طبقا لهذا السيناريو^(١)، يفترض استمرار الحالة الراهنة في خطوطها العامة واستقرار المجرى الرئيسى لحركة المجتمع نحو المستقبل. وعلى هذا الأساس، فليس من الوارد ظهور تغيرات جوهرية في النمط الحالى لردود فعل السلطة الحاكمة والفواعل الاجتماعية الأخرى إزاء التغيرات المحلية والإقليمية والدولية. ويظل هيكل القوى الاجتماعية الغالبة والمهيمنة على الحكم وأيضا هيكل النخبة السياسية الحاكمة المرتبطة بها محتفظا بسماته الرئيسية، وإن كان هذا لا ينفي احتمال تغير الوزن الخاص بواحدة أو أخرى من القوى المشتركة في التحالف المسيطر أو النخبة الحاكمة بمرور الوقت.

وبهذا المعنى فإن السيناريو المرجعى يعنى استمرار التوجهات والتفضيلات والآليات التى تصف الحالة الراهنة إلى نهاية أفق السيناريو (عام ٢٠٢٠)، ما لم يحدث انهيار فى إحدى المراحل أو نقطة انقلاب فى وقت ما فى المستقبل. والملاح الرئيسى للسيناريو الاتجاهى هى بشكل أو بآخر ملامح الوضع الراهن. وعلى وجه التحديد نرصد الملاح التالية بصورة مختصرة (ملحق

((١)) : (i) ديمقراطية منقوصة وتعددية شكلية مرتبطة بترتيبات تكفل استمرار نفس القوى الاجتماعية السياسية في السلطة دون أى إمكانية حقيقية للتداول؛ (ii) الاعتماد على القطاع الخاص وعلى آليات السوق في التنمية، مع قصر دور الدولة على تنمية البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (iii) التسليم بالعلومة دون اتخاذ ما يلزم للتعامل الإيجابي معها والإفادة منها؛ (iv) هشاشة اقتصادية في ظل اعتماد كبير على المساعدات الخارجية مما يولد تبعية تكنولوجية ويضيق من هامش التحرك السياسى المستقل؛ (v) تشتت تخصيص الموارد على جبهة واسعة، بالذات في قطاع الصناعة، دون تحديد أولويات واضحة في تخصيصها مما يؤدي إلى معدل مرتفع لإهدار الموارد وارتفاع التكلفة (تدنى الإنتاجية)؛ (vi) فساد على نطاق واسع، وانخفاض ملحوظ في كفاءة إدارة شئون المجتمع والدولة.

وربما كان من الملائم لاستجلاء معالم هذا السيناريو الاتجاهى الإشارة إلى الوثائق ذات العلاقة. فهناك وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرون. التى أصدرها مجلس الوزراء (مجلس الوزراء، ١٩٩٧). وهناك الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦) التى أصدرتها وزارة التخطيط (وزارة التخطيط، ١٩٩٧). فقد حددت وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين أربعة عشر اتجاها عاما لحركة المجتمع المصرى هى : الحفاظ على الدور الإقليمى التجميعى والتوقيقى والتوحيدي العربى لمصر ارتكازاً إلى مفهوم السلام سبيلا للتعایش فى المنطقة؛ محورية النشاط الخاص واضطلاع القطاع الخاص بالدور الأكبر فى تحقيق التنمية المنشودة؛ إبتعاث الإرادة الوطنية؛ التنمية البشرية؛ التحول إلى مجتمع معرفى؛ التنوع الفكرى؛ الخروج من القوالب الجامدة (مثل الخروج من الوادى الضيق، تغيير أسلوب الرى)؛ تواصل النهضة؛ صون البيئة؛ ثقافة صون

المياه؛ سياج القانون؛ دور المجتمع المدني؛ الدور الاجتماعي للدولة؛ والخروج من الوادى القديم.

وفى إطار هذه الاتجاهات العامة تولى وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين أهمية خاصة للتنمية الصناعية وتضعها على رأس قائمة الأولويات كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قوى قادر على المنافسة وتعظيم قدراته التصديرية. فوجود قطاع صناعى قوى قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية أمر ضرورى للتنمية الاقتصادية. ويأتى ذلك من خلال اتباع سياسات قادرة على جذب رؤوس الأموال (مصرية وغير مصرية) وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إنشاء وتشغيل صناعات مغذية. والمستهدف طبقا للوثيقة هو زيادة حجم الاستثمار الصناعى فى مختلف مجالاته (وبوجه أخص استثمار قطاع الأعمال الخاص) بما يجعل مصر من افضل المناطق الجاذبة للاستثمار لموقعها الجغرافى المتميز والاستقرار السياسى.

ومن ناحية أخرى، حددت وثيقة الاستراتيجية القومية تسعة محاور للتوجه الاستراتيجى بعيد المدى. وهذه المحاور التسعة هى (وزارة التخطيط، ١٩٩٧):

المحور الأول : الإمتدادات الرئيسية والخروج إلى رحاب الوطن الفسيح

المحور الثانى : الانطلاقة الإنتاجية

المحور الثالث : تنمية الموقع المتميز لمصر

المحور الرابع : الاعتماد على القطاع الخاص فى التوجه الإنتاجى السلعى والخدمى

المحور الخامس : التنمية البشرية

المحور السادس : التوجه التصديرى

المحور السابع : توافر العمالة المدربة

المحور الثامن : البحث العلمى والتطوير التكنولوجى

المحور التاسع : البيئة وحمايتها

وفى هذا الإطار اتخذت عدة إجراءات لتقليل تكلفة الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٦٣-١٧٠). كما بادرت الحكومة بإصدار تشريع جديد ينظم حوافز الاستثمار هو القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. ولكن الملاحظ أن هذا القانون، وهو الأداة الأساسية لتحفيز الاستثمار حالياً، يعانى من عدد من النواقص. لعل أهم تلك النواقص أنه لم يربط بشكل محدد بين الحوافز المقررة وأداء المشروعات الاستثمارية، ولم يول أهمية خاصة للاستثمار الصناعى عند تقرير الحوافز والإعفاءات التى تضمنها (سليمان وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨)).

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا التوجه الاستراتيجى كما يمثلها المحور الرابع أن يضطلع القطاع الخاص بما يزيد على ٨٠% من إجمالى الاستثمارات المقررة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٧٠).

أما بالنسبة للتوجه التصديرى المحدد فى المحور السادس، فتؤكد وزارة التخطيط أن الاستراتيجية تركز خلال السنوات العشرين القادمة على قضية تنمية الصادرات باعتبارها "ضرورة حتمية لاستقرار الموارد الخارجية وقيامها على عناصر ثابتة لا تتأثر كثيراً أو تكون خاضعة للأوضاع والعوامل الخارجية" (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٧٨). ولكن الاستراتيجية تميل الى أخذ البيئة الخارجية المتمثلة فى العولمة كأمر مسلم به. فهى تقرر أن التحولات والتفاعلات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى المعاصر (والتي يمكن أن نطلق عليها العولمة للإيجاز) قد أفرزت هذه القواعد الحاكمة: تزايد صعوبة الانغلاق فى سياق عالمية السوق؛ ضعف مقدرة الكيانات الصغيرة أو المنفردة

على تحقيق القدرة التنافسية؛ تنامي دور الشركات متعددة الجنسية وصعوبة عزل اقتصاديات الدول النامية عن التعامل مع تلك الشركات؛ وازدياد أهمية التخصص في إنتاج وتوزيع المكونات جنباً إلى جنب مع السلع كاملة الصنع.

وتستهدف الاستراتيجية تحقيق المشاركة المصرية الفعالة فى التجارة الدولية. إلا أنها لا تتضمن تحديداً للمجالات التى يتم التركيز عليها لخلق ميزة تنافسية بقدر ما تركز على زيادة القدرة التصديرية للسلع التى تمتلك فيها مصر قدرة تنافسية بالفعل. فبينما تستهدف زيادة الصادرات من منتجات القطاع الصناعى التى لمصر فيها قدرة تنافسية بالفعل مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والحراريات والسجاد والموكيت والمواد الغذائية، فإن الاستراتيجية تستهدف خلق مزايا تنافسية فى بعض السلع الهندسية والكابلات الكهربائية والمنتجات الكيماوية.

أما عن الأهداف العامة للاستراتيجية، فقد جاءت على النحو التالى (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ص ١٩٠ وما بعدها):

١- تخفيض معدل نمو السكان تدريجياً، من ١,٩٤% إلى نحو ١,٢% بحلول عام ٢٠١٧.

٢- رفع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من نحو ٤,٨% كمتوسط للفترة ٨٣/١٩٨٢ - ٩٧/١٩٩٦ (وهى فترة الخطط الخمسية الثلاث التى نفذت خلال تلك الفترة) إلى نحو ٦,٩% سنوياً فى المتوسط خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٨/١٩٩٧ - ٠٢/٢٠٠١) ثم إلى أكثر من ٧,٦% سنوياً خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧. ومعنى هذا أنه على امتداد فترة العشرين عاماً التى تغطيها الاستراتيجية (٩٨/١٩٩٧ - ١٧/٢٠١٦) يتم مضاعفة الناتج المحلى الإجمالى كل

عشر سنوات بحيث يصل عام ١٧/٢٠١٦ إلى أربعة أمثال مستواه عام ٩٧/١٩٩٦.

٣- جعل القطاعات السلعية ركيزة للنمو خلال الأفق الزمني للاستراتيجية، حيث يتم رفع معدل نمو القطاعات السلعية إلى ٨% سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٩٨/١٩٩٧-١٧/٢٠١٦.

٤- التركيز على القطاع الصناعي بصفة خاصة بحيث يتم رفع معدل النمو في هذا القطاع إلى ١١% على الأقل، باعتبار أن الصناعة "تعد العمود الفقري ليس فقط في إحداث تنمية حقيقية وإنما أيضاً في الارتفاع بمعدلات هذه التنمية وتسارعها". إن الاستراتيجية خلال السنوات القادمة تؤكد على التصنيع المكثف والسريع، "وبناء قاعدة صناعية متطورة ومتكاملة تمثل ضرورة حيائية لمصر حتى تستطيع زيادة الإنتاج، كمّاً ونوعاً، وبمواصفات للسلع المصرية ترقى إلى نظيراتها العالمية حسب المواصفات الدولية، مع رفع مستويات الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن لتكون هذه السلع قادرة على المنافسة خارجياً ومحلياً جودة وسعراً". (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ١٩١-٩٢).

٥- رفع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية من ٣٤% عام ٩٧/١٩٩٦ إلى ١٢٠% عام ٢٠١٧/٢٠١٦. ويعكس هذا الهدف استراتيجية التنمية المتسارعة ذات التوجه التصديري. ويرتبط بذلك عدد من المؤشرات الدالة على نمط وحدود التكامل مع الخارج:

(أ) رفع نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى الناتج الصناعي من ١٦% إلى ٣٥%.

(ب) رفع نسبة الصادرات من السلع الزراعية الى الناتج الزراعى من ٤% إلى ١٠%.

(ج) خفض نسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الإجمالى من ٢٠% إلى ١٢%.

(د) خفض درجة اعتماد الاقتصاد المصرى على الاستيراد مقاسة بنسبة المكون الأجنبى فى الاستثمار الثابت من نحو ٢٦% إلى ١٢%.

٦- توفير فرص عمل قوامها ١١ مليوناً خلال السنوات العشرين القادمة، بما يمكن من استيعاب كل الداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال الفترة ١٩٩٧/٩٨ - ٢٠١٦/١٧، فضلاً عن امتصاص رصيد البطالة المتراكم حالياً، بحيث ينخفض معدل البطالة إلى ٢% - ٣%، أى الوصول الى العمالة الكاملة. وتستهدف الاستراتيجية أن يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى قطاع الصناعة بصفة رئيسية.

٧- استثمار ما يقرب من ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى سنوياً فى المتوسط خلال السنوات العشرين القادمة، وهو ما يمثل ١٠٠ مليار جنيه سنوياً فى المتوسط.^(٢)

وقد يكون من الضروري تقييم هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١٩٩٧/٩٨ - ٢٠١٦/١٧ على خلفية الأداء الكلى للاقتصاد خلال السنوات الأربع الأولى (١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٠١) من الخطة الخمسية الرابعة، وهى المرحلة الأولى فى تلك الاستراتيجية. انظر الجدول (٩-١)، حيث نلاحظ التباين الكبير بين أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما أمكن تحقيقه بالفعل

خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية المذكورة. فإذا أخذنا أرقام وزارة التخطيط على علاتها (رغم أنها تميل إلى المبالغة في الإنجاز) بالنسبة للمتحقق خلال السنوات ١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٢٠٠١، نجد أن معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي كان في الواقع أقل كثيراً من المستهدف (٥,٥% مقابل ٦,٩%).^(٣)

وفي تصورنا للسيناريو الاتجاهي سنعتمد على وثيقة وزارة التخطيط عن الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين والوثيقة الأم لمجلس الوزراء عن مصر والقرن الحادي والعشرين. كما سنأخذ في الاعتبار أيضاً رؤية وزارة التخطيط لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عام ٢٠٢٢، والتي تشكل الأساس للخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) الصادرة عن الوزارة في أبريل ٢٠٠٢ [أنظر: وزارة التخطيط (٢٠٠٢) ص ٩٤]. وطبقاً لهذه الوثيقة يحتل قطاع الصناعة أهمية أكبر، على الأقل من حيث المبدأ وطبقاً للتوجهات العامة. فهي تؤكد أن "استراتيجية التنمية في مصر (ترتكز) أساساً في الانطلاقة الإنتاجية على قطاع الصناعة لما يمكن من معدل نمو مرتفع ومتزايد وإرساء قاعدة القوة الاقتصادية الذاتية للاقتصاد الوطنى". (وزارة التخطيط، ١٩٩٧ : ٢١٧). وترتكز هذه الرؤية على اعتبارات أربعة:

جدول (٩-١)

مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي بين الخطة الخمسية الخامسة
وأهداف الاستراتيجية القومية

(٢) -٩٨/١٩٩٧ ٢٠٠٢/٢٠٠١	(١) -٩٨/١٩٩٧ ٢٠١٧/٢٠١٦	
%٤,٥	% ٦,٩ ^(١) % ٧,٦ ^(ب)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي
%٤,٠	%٨	معدل النمو الحقيقي للقطاعات السلعية
%٦,٨ ^(ج)	%١١ ^(د)	معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعة
%٤٢	%١٢٠ ^(د)	نسبة تغطية الصادرات للواردات
%١٩	%١٢	نسبة الواردات السلعية إلى الناتج
غ م	%١٢	نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار الثابت
%١٩	%٢٦	معدل الاستثمار (% من الناتج المحلي)
%٥٠	%٨٠	نصيب القطاع الخاص في الاستثمار

الملاحظات :

- (أ) مستهدف خلال الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/١٩٩٧ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠١
(ب) يستهدف خلال الخطط الخمسية التالية ابتداء من ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦.
(ج) قطاع الصناعة والتعدين .
(د) المستهدف لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ .

المصادر

- العمود (١) : وزارة التخطيط، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦)، أبريل ١٩٩٧.
العمود (٢) : وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) وخطة عامها الأول. أبريل ٢٠٠٢.

- (أ) أن التصدير هو المحرك الأساسي للتنمية، وهو ما يستلزم خلق ميزة تنافسية للصناعة الوطنية في إطار متطلبات السوق العالمية.
- (ب) أن الإنسان هو محور تحقيق التنمية، وليس الثروات المادية وحدها.
- (ج) أن أساس النهوض بالإنتاج وتعظيمه هو التطوير المستمر والابتكار.
- (د) أن الصناعات الصغيرة والمكملة والمغذية هي من أفضل العناصر لدفع التنمية الصناعية وخلق فرص العمل.

كما تقوم الرؤية الشاملة لمستقبل التنمية في مصر على خمسة محاور أساسية هي: تنمية الإنسان العربي؛ تطوير الإدارة والبناء المؤسسي؛ تنمية قاعدة الإنتاج؛ بناء قاعدة العلم والتكنولوجيا؛ والتفاعل الخلاق مع المحيط الإقليمي والعالمي (وزارة التخطيط : ٢٠٠٢).

وعلى امتداد مسار هذا السيناريو، فإن الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بقطاع الصناعة يمكن رصدها على النحو التالي استناداً إلى بيانات الجدول (٩-١):

- ١- يتوقع تعليق آمال كبيرة على اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الصناعية، سواء كانت رؤوس أموال مصرية أو عربية أو أجنبية، لكن هذه الآمال قد لا يتيسر تحقيقها على أرض الواقع. فالأداة الرئيسية لذلك هي منح الإعفاءات الضريبية والضمانات ضد المصادرة والتأميم، كما تتجلى في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. ولكن هذا القانون تماماً مثل قانون الاستثمار السابق عليه (القانون ٢٣ لسنة ١٩٨٩) وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة (القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩)، يربط الإعفاءات والحوافز بالاعتبارات المكانية، وليس بنوع النشاط أو بمرودود النشاط من حيث التصدير أو خلق فرص العمل

(سليمان وعبد الخالق وآخرون، ١٩٩٨). لذلك كان حجم الاستثمار المتدفق لقطاع الصناعة هزيعاً.

٢- يتوقع استمرار الاتجاه الذى تبلور فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لتقليل دور الدولة فى مجال الاستثمار والإنتاج المباشر، بما فى ذلك الاستثمار والإنتاج فى قطاع الصناعة. ويرتبط بذلك الاستثمار فى تدعيم الدولة للبنية الأساسية من طاقة وطرق واتصالات كعنصر جذب لقيام القطاع الخاص بإنشاء المشروعات الصناعية فى المدن والمجتمعات الجديدة.

٣- يتوقع التوسع فى إقامة ما يسمى المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كآليات لحفز الاستثمار الخاص، فى ضوء صدور قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فى يونيو عام ٢٠٠٢.

٤- يتوقع الاستثمار فى عملية خصخصة مشروعات القطاع العام الصناعى ولكن ربما بوتيرة أقل سرعة بالمقارنة بما تم فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ ١٩٩١ وحتى الآن.

٥- يتوقع الاستثمار فى عملية تحرير التجارة؛ بالذات خلال النصف الأول من فترة الاستشراف، فى إطار الاتفاقات الثنائية والجماعية (متعددة الأطراف) لإقامة مناطق تجارة حرة - بالذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشاركة مع الاتحاد الأوروبى والكوميسا.

٦- وبفضل برنامج تحديث الصناعة يتوقع حدوث بعض التحسن فى التنافسية والقدرة التصديرية فى عدد محدود من الصناعات، وليس على امتداد جبهة عريضة فى القطاع الصناعى.

٧- إن احتمالات صياغة وتطبيق سياسة صناعية تجارية (سياسة للتجارة والصناعة) داخل هذا السيناريو تبدو بعيدة. والواقع أن برنامج تحديث الصناعة يخلو من شئ كهذا، فهو لا يعدو أن يكون وسيلة لتجديد الآلات والمعدات.

٨- لا تولى عناية كافية في سياق هذا السيناريو، على الأقل في مراحله الأولى، لقضية الإدارة الماكرواقتصادية. وعلى وجه التحديد لا يتوقع صياغة سياسة الصرف الأجنبي (نظام الصرف وما يتعلق به) أو السياسة النقدية أو المالية لتعزيز قدرة القطاع الصناعي. بل الأرجح أن تكون عناصر هذه السياسات قيوداً على انطلاق هذا القطاع (فكرة المرض الهولندي).

٩- لا يتوقع حدوث ارتفاع ملموس في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج أو الاستثمار أو التصدير أو العمالة. (انظر الملحق (٢)) بل يتوقع أن يؤدي تطبيق اتفاقية المشاركة إلى انخفاض النصيب النسبي للعمالة في معظم أنشطة هذا القطاع (خير الدين وآخرون، ٢٠٠١). ولكن هذه التوقعات تتوقف إلى حد ما على مآل برنامج تحديث الصناعة (الذي كان من المفترض البدء في تنفيذه اعتباراً من عام ٢٠٠١)، وعلى النتائج التي يسفر عنها. كما يتوقع أن يؤدي تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس في إطار الجات ١٩٩٤ إلى تعريض هذه الصناعة للمزيد من ضغوط المنافسة الشديدة، والتي قد تهدد بتراجع أهميتها النسبية في الهيكل الصناعي^(٤).

١٠- يتوقع حدوث تغير في هيكل قطاع الصناعة. وبشكل عام، من المتصور هبوط الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج في المرحلة الأولى من أمد هذا السيناريو على الأقل. وفي المقابل، من المتوقع ارتفاع الأهمية النسبية

لصناعة المعلوماتية وصناعة البتروكيماويات في ضوء الاهتمام الموجه لهذه الصناعة. ونظرا لعدم احتواء السيناريو على سياسة صناعية واضحة المعالم، وغلبة النزعة لتقليل دور الدولة، فإن الهيكل الصناعي مرشح لدرجة من التفكك في إطار هذا السيناريو. وستلعب الصناعات الصغيرة دور الملأذ الأخير لخلق فرص عمل، ولكنها لن تتكامل مع الصناعات الكبيرة. ويرتبط بهذا النمط تركيبة ووضع قوة العمل، التي ستكون ضعيفة التنظيم بمفعول الإطار المؤسسي وبسبب تهديد شبح البطالة.

١١- سيظل اللايقين وعدم الاستقرار في سعر صرف الجنيه المصري أحد الكوابح الهامة لتدفق الاستثمار المباشر إلى الاقتصاد المصري عموماً، وفي قطاع الصناعة على وجه التحديد. والمشكلة هنا تكمن في نظام الصرف وفي سياسة تحرير المعاملات الرأسمالية في ميزان المدفوعات. فنظام الصرف المعمول به حالياً في مصر^(٥). قد أثر تأثيراً سلبياً على تنافسية الإنتاج المحلي. ومع تزايد واضطراد عجز الميزان التجاري، بدأت الضغوط على سعر صرف الجنيه تشن (تم تخفيض سعر صرف الجنيه ثلاث مرات خلال عام ٢٠٠١: في ٣١ يناير، وفي ٦ أغسطس، وفي ١٣ ديسمبر). ومع دخول اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، سوف يتعرض الإنتاج الصناعي المحلي في مصر لمنافسة للماع الصناعية المتدفقة بحرية من الاتحاد الأوربي. وهذا سوف يضع الإنتاج المحلي في مأزق، إذا استمر سعر صرف الدولار الأمريكي في الارتفاع إزاء اليورو. وبذلك ينطوي هذا السيناريو على تناقض غريب يتمثل في تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي مع استمرار ربط الجنيه بالدولار. وهذا يعرض الصناعة المصرية لضغط مزدوج: ضغط

ناتج من تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي، وضغط ناتج من ارتفاع القيمة الحقيقية للجنيه المصري (real appreciation) إزاء اليورو.

١٢- ومن العوامل الحاكمة في تطور ومسار هذا السيناريو السياسات الاقتصادية على المستويين الماكرو والميكرو. فعلى المستوى الماكرو تتفاعل عوامل مثل تحرير التجارة (في إطار اتفاقات الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية وفي إطار اتفاقات التجارة الإقليمية والثنائية) والسياسة المالية (بالذات ما يتصل بعجز الموازنة والدين العام المحلي) وسياسة سعر الصرف في توليد ضغوط متزايدة على القطاع الصناعي يصعب عليه مواجهتها في ظل غياب أى سياسة صناعية. وعلى المستوى الميكرو، فإن النظام الضريبي بشكل عام وبالذات ما يتعلق منه بتحفيز الاستثمار الخاص المصري والأجنبي (مثل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة وقانون التمويل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة)، لا يوفر حوافز كافية لتوجيه الاستثمار إلى قطاع الصناعة بدلا من القطاعات الأخرى سريعة العائد (مثل مشروعات الخدمات والعقارات). وعلى هذا الأساس، فإن استهداف تركيز النمو الاقتصادي في قطاع الصناعة قد يصبح مستحيل التحقيق. وفي هذه الحالة، قد تتفاقم مشكلة البطالة لتؤدي، إضافة إلى العجز المالي وتدهور القيمة الخارجية للجنيه، إلى انهيار هذا السيناريو قبل حلول الأجل في عام ٢٠٢٠. ولكن يصعب تحديد تاريخ محدد لذلك بطبيعة الحال. وربما يعزز ذلك أن السيناريو الاتجاهي ينطوي على مخاطر انفجار الصراع الاجتماعي على اقتسام الناتج. وتزداد احتمالات هذا الصراع مع اتجاه تدفقات المعونات والمساعدات الخارجية نحو الانكماش. ومع إهمال تنمية الموارد من خلال الاستثمار والتراكم يتجه ريع الأرض

الزراعية (المرتبط بندرتها المتزايدة) نحو الارتفاع، وتزداد درجة التركيز في ملكية الأراضي وينتامي نفوذ ملاك الأراضي. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تأمين السلع الأجرية مما يزيد من تآكل تنافسية الصناعة.

سيناريو الدولة الإسلامية:

في تحديده لخصائص الشروط الابتدائية للسيناريوهات، ركز الفريق المركزي على ثلاث صفات (الفريق المركزي، ديسمبر ١٩٩٨ : ٩):

- **الاتساق الداخلي:** ويقصد بذلك تناسق، أي عدم تنافر، المكونات المختلفة للشروط الابتدائية لكل سيناريو على حدة.
- **القابلية للبقاء:** والمقصود بذلك هو ألا يحمل حزمة الشروط الابتدائية لأي سيناريو بمواصفات أو افتراضات تحكم على السيناريو بالفشل من أول لحظة أو خلال فترة وجيزة من بدء تشغيله؛ إذ يجب أن تتاح للسيناريو فرصة معقولة للبقاء.
- **التمايز:** ويعنى ذلك أن تكون هناك فروق واضحة بين حزم الشروط الابتدائية للسيناريوهات المختلفة.

أولاً : الشروط الابتدائية

وفي ضوء هذا التحديد نراجع الشروط الابتدائية لسيناريو الدولة الإسلامية كما ورد في الوثيقة المذكورة (الفريق المركزي، ديسمبر ١٩٩٨ : ٢٨-٣٤):

- (أ) فبالنسبة للقوى الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة في إطار هذا السيناريو، يلتف حول هذا السيناريو العديد من الشرائح الاجتماعية "غير المستوعبة أو الراضية لروح العصر". وتتشكل النخبة السياسية الحاكمة من "قيادات

التيارات والتنظيمات الإسلامية فيما عدا الجماعات الأكثر تطرفاً، والذين هم غالباً من المثقفين والمهنيين ورجال الأعمال، وعدد من ممثلي الشرائح الاجتماعية المذكورة أعلاه، وبعض كبار ملاك الأراضي الزراعية، يعلوهم جميعاً ممثلو المرجعية الدينية.

(ب) وبالنسبة لمنهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة، فيتوقع اللجوء إلى "درجة عالية من الضبط الاجتماعي ذى الصبغة الدينية"، وأن "يعانى أسلوب اتخاذ القرارات من ضعف شديد فى مرتكزاته العلمية".

(ج) وبالنسبة لأداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، يكون المنطلق على مسار التنمية هو التمايز الحضارى عن الغرب بالعودة إلى الأصول. وهكذا "يرفض التغريب، وترفض العولمة التى تفسر على أنها مؤامرة أو خدعة، كما ترفض اتفاقيات دولية عديدة لاعتبارها جائرة بحقوق المستضعفين، أى دول الجنوب". لذلك فإن خطر العزلة والانكفاء على الذات قائم فى ظل هذا السيناريو.

(د) وبالنسبة للمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية، فإن احتمالات النزاع واردة مع بعض الدول الأخرى التى قد يزعجها اتباع مصر لنمط إسلامى فى إدارة شئون المجتمع والدولة... ويكون من الضرورى أن يواجه النظام احتمال انسحاب جانب كبير من رأس المال العربى والأجنبى المستثمر فى مصر، إضافة إلى تضائل التدفق الجديد من رأس المال الأجنبى. كما يسود العلاقات الدولية لمصر فى ظل هذا السيناريو "قدر كبير من التوتر وعدم الاستقرار الناشئ عن التناقض بين رفض الغرب وحضارته واتفاقاته الدولية من ناحية، والاحتياج إليه فى عدد من الأمور الحرجة من

ناحية أخرى". وبذلك يكون "خطر الصدام مع القوى الكبرى فى النظام العالمى قائما منذ بداية السيناريو".

وقد يبدو من التداعيات التى بدأت فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أن قابلية هذا السيناريو للبقاء أو حتى للظهور مشكوك فيها. ومن هذا المنظور، فالشروط الابتدائية التى أشرنا إليها تنطوى على مواصفات ربما تحكم عليه بالفشل من أول لحظة أو خلال فترة وجيزة من بدء تشغيله. ولذلك فإن فرص هذا السيناريو كأحد البدائل الممكنة فى عملية استشراف المستقبل حتى ٢٠٢٠ إنما تستند فى تقديرنا إلى ترجيح إحدى مجموعتين من الاعتبارات. فهناك اعتبارات قد تجعل قابلية سيناريو الدولة الإسلامية للبقاء أو حتى للظهور مشكوكا فيها. وهناك على الجانب الآخر اعتبارات قد تعزز قابلية هذا السيناريو للظهور وربما الاستمرار.

وبالنسبة للاعتبارات غير المرجحة لحدوث هذا السيناريو، ففعل أهمها ما يلى:

أولاً: أن البيئة الدولية التى أفرزتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتداعياتها قد خلقت حالة من الاستقطاب على أساس مفهوم يمينى متطرف للدين. وطبقاً لهذا الطرح يتم تركيز قوى الغرب على صورة نمطية مشوهة وعدائية للإسلام تخلق رد فعل سلبي فى العالم الإسلامى. وكل ذلك يفرز جوا من التوتر الذى يحمل فى طياته احتمالات عديدة وقوية للصدام على أكثر من صعيد - عسكرى أو اقتصادى أو سياسى فضلاً عن الثقافى.

ثانياً: أن الكيان المصرى بأبعاده المختلفة لا يشكل كتلة حرجة تسمح لمصر أن تشق طريقها بمفردها فى إطار العزلة والانكفاء على الذات مقابل تكلفة يمكن تحملها ومردود مقبول سياسياً. وما حالة إيران إلا مثال جدير

بالاعتبار هنا؛ فإن مواردها الهائلة من النفط والغاز ربما كانت من العوامل التي يسرت استمرار التجربة دون انهيار.

ثالثاً: إذا كان من بين القوى الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة فى إطار هذا السيناريو عدد من الشرائح الاجتماعية "غير المستوعبة أو الرافضة لروح العصر" كما جاء فى توصيف الفريق المركزى، فإن ذلك فى حد ذاته يحول دون إمكانية استمرار السيناريو حال قيامه.

رابعاً: رغم أن من إيجابيات هذا السيناريو طبقاً لبعض شروطه المرجعية التأكيد على التمايز الحضارى عن الغرب بالعودة إلى الأصول كمنطلق على مسار التنمية، إلا أن الأمر ينطوى على خطر التعميم. فتعبيرات مثل "التمايز الحضارى الغربى" و "العودة إلى الأصول" تعبيرات تحتل الكثير من التأويل، بل تحتل الشئ ونقيضه طبقاً لمنظور الفئات التى تتولى ذلك. وعلى سبيل المثال، فى السياق الاقتصادى، هل يتم تأويل فوائد البنوك على أنها ربا أم على أنها عوائد مشروعة ؟

خامساً: من المشكوك فيه أن يمارس نظام الحكم تلك الدرجة العالية من الضبط الاجتماعى ذى الصبغة الدينية. إن زمان مثل هذه القدرة على العزل والانعزال قد ولى إلى غير رجعة. وليكن فى سقوط الستار الحديدى عبرة لمن يعتبر.

أما الاعتبارات المعززة أو المرجحة لقيام سيناريو الدولة الإسلامية فلعل أهمها أنه أكثر السيناريوهات ارتكازاً على مفهوم الهوية وعلى صياغة العلاقة مع الآخر بناء على ذلك. ومن ثم فهو ينطوى على إمكانية هائلة لتعبئة مختلف القوى الاجتماعية. ولكن بالنظر الى أن الطرح الدينى الذى يستند إليه السيناريو

هو بمثابة رد فعل للصورة المشوهة والسلبية التى تروجها القوى الغربية للإسلام، فقد يجنح إلى التطرف وإعلاء الشكل على المضمون.

وبذلك نستنتج أنه وإن كانت احتمالات قيام سيناريو الدولة الإسلامية واردة، بل تزداد ترجيحاً، فى ظل أحداث الحادى عشر من سبتمبر وتوابعها فى أفغانستان وفلسطين وغيرها، إلا أن احتمالات استمرار السيناريو تغدو مشكوكاً فيها إذا فشل فى تقديم حلول فعالة لمشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل والثروة.

فبالنظر إلى تشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة فى ظل هذا السيناريو (المحور الأول) وما يتعلق بها من نهج لاتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (المحور الثانى)، قد يسود توجه يركز على استخلاص دروس التراث وتوظيفها لتوجيه البحث العلمى والتطوير التكنولوجى (المحور الثالث). وينطوى ذلك على نزعة للإعراض عن مجالات معينة للبحث العلمى بدعوى تعارضها مع تعاليم الدين. وقد يعانى نشاط البحث العلمى والتطوير التكنولوجى أيضاً نتيجة هجرة العقول للخارج وانخفاض مساهمة الاستثمارات الأجنبية فى نقل التكنولوجيا - على الأقل فى المراحل الأولى من عمر السيناريو. كما أن منظور النخبة الحاكمة وتشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة فى ظل هذا السيناريو إزاء المشكلة السكانية سينتج عنه صرف النظر عن جهود تنظيم الأسرة وانخفاض مشاركة الإناث فى قوة العمل والنشاط الاقتصادى. ولن يحتل الاقتصاد مركز الصورة هنا، وبالتالي سيبضعف الاهتمام بالتعليم والتدريب المرتبط بأداء وتنافسية الاقتصاد. وينطوى السيناريو على رفض العولمة والسعى إلى تأكيد التمايز الحضارى مع قيادة القطاع الخاص للتنمية طبقاً لآليات السوق (انظر الملحق (١) لمزيد من التفصيل).

ثانيا : مسار السيناريو

بالنسبة لتصوير مسار سيناريو الدولة الإسلامية من منظور الصناعة والتصنيع، إذا قدر للسيناريو أن يظهر وأن يستمر، فإنه لا يشير بإمكانية كبيرة لتطوير الصناعة بالنظر إلى الاعتبارات السابق تفصيلها. ومن المتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود السيناريو الاتجاهي أو ربما أقل بعض الشيء. وسبب ذلك البيئة الدولية (وربما الإقليمية) المناوئة لهذا السيناريو وإيلاء أهمية أقل للاقتصاد انشغالا بأمور الهوية والتمايز الحضاري. ولكن من المتوقع تغير هيكل الناتج المحلي ليعكس حرصاً أكبر على صيانة الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه) والعدول عن أنشطة معينة لاعتبارات دينية.

وفي ظل هذا السيناريو (انظر ملحق (٢)) ستتراجع أهمية الصناعة والزراعة وستعلو أهمية الخدمات وبالذات التجارة طبقاً لمقولة أن "تسعة أعشار الرزق في التجارة". وسيقل نتيجة لذلك نصيب الصناعة في الناتج وفي العمالة وتراجع حصتها في الاستثمار، كما ستقل مساهمة الصناعة في الصادرات السلعية ترجمة لدرجة أقل من الانخراط في تقسيم العمل الدولي ونزعة لرفض العولمة من ناحية، وللتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية من ناحية أخرى. كما تزداد نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة، مع درجة متزايدة لمساهمة الصناعات الصغيرة.

ومن المتوقع أن يتضمن هذا السيناريو تطورات إيجابية بالنسبة لموارد الطاقة والبيئة. فتبنى مفهوم الاستخلاف والحرص على استدامة الموارد الناضبة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، إضافة إلى تراجع أهمية الصناعة في ظل هذا السيناريو، كل ذلك يتيح ظروفًا أفضل للحفاظ على موارد الطاقة. وبالتوازي،

يتوقع أن تكون البيئة في ظل سيناريو الدولة الإسلامية أحسن حالا بالمقارنة بغيره من السيناريوهات.

كما أن التركيز على إشباع الحاجات الأساسية قد يتيح ظروفًا مواتية لتقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل، لكن ربما تنامي درجة التوتر الناتجة عن عجز الاقتصاد عن استيعاب الأعداد المتزايدة من قوة العمل (بالنظر إلى موقف النخبة السياسية من قضية السكان وتنظيم الأسرة) ومن ثم انتشار البطالة والفقر.

ويتوقع أن يرفع شعار الإقليمية في الإطار العربي الإسلامي في مواجهة الكوكبة أو العولمة. وإزاء الضغوط الإقليمية والدولية التي يواجهها هذا السيناريو على النحو الذي فصلناه، والعجز المحتمل عن مواجهة المشكلات الاقتصادية، فقد ينهار السيناريو بعد فترة من ظهوره يصعب التكهّن بطولها.

سيناريو الرأسمالية الجديدة:

أولاً : الشروط الابتدائية

بالنظر إلى تشكيلة القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية الحاكمة (المحدد الأول) وما يرتبط بها من نهج لاتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (المحور الثاني)، يكون التميز والكفاءة والإجادة بمضمونها الاقتصادي هي المعايير الحاكمة. إننا هنا إزاء تشكيلة من القوى الاجتماعية ومن ضمنها نخبة سياسية تجعل من الاقتصاد والأداء الاقتصادي همها الأول، وتضع نصب أعينها المحيط الوطني ممثلاً في السوق المحلية، كمنطلق للمحيط الإقليمي والدولي. لذلك فإن هذه القوى الاجتماعية ونخبها السياسية سوف تركز على الانخراط في عملية تقسيم العمل الدولي بموجب مرجعية وطنية قوية. وهذا في حد ذاته قد يكون عاملاً مفجراً للمواجهات مع كيانات أخرى: دول معينة في المحيط الإقليمي أو الدولي وشركات متعددة الجنسية ومنظمات دولية.

فى سياق هذا السيناريو، سيحتل الاقتصاد مركز الصورة. وسيكون هو الأصل الذى يتفرع عنه باقى الأبعاد والجوانب فى حياة المجتمع. ومن هذا تكون محاور البحث العلمى والتطور التكنولوجى (المحور الثالث) والبشر والتعليم والتدريب (المحور الرابع) وأداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية (المحور الخامس) والموارد الطبيعية والبيئية (المحور السابع) والمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية (المحور التاسع) أكثر عناصر الشروط المرجعية أهمية وحسما بالنسبة لهذا السيناريو. لذلك سوف نركز عليها.

البحث العلمى والتطور التكنولوجى: فى إطار السيناريو يشهد قطاع البحث والتطوير طفرة كبرى. وتكون للهندسة العكسية مكانة مرموقة فى منظومة العلم والتكنولوجيا، مع وضع ضوابط محددة على نقل التكنولوجيا تتفرع من سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا. وطبقا لطبيعة هذا السيناريو، يفترض أن تحدث نقلة نوعية فى الإنفاق بنوعيه العام والخاص على البحث والتطوير، وأن تكثف مؤسسات البحث والتطوير جهودها سعيا لتحقيق تميز فى عدد من المجالات فى مقدمتها المعلوماتية والمواد الجديدة والتكنولوجيا الملائمة للمناطق الصحراوية.

البشر والتعليم والتدريب: فى إطار هذا السيناريو يكون هناك سياسة سكانية نشطة تركز على الكيف لا الكم من خلال برنامج لخفض معدل المواليد وبالتالى معدل النمو السكانى، ومن خلال سياسة تعليمية لرفع الإنتاجية (وبخاصة برنامج لمحو الأمية، ومن خلال سياسة صحية (وبخاصة برنامج للقضاء على الأمراض المتوطنة).

وسوف يكون الهدف الرئيسى للسياسة التعليمية هو تكوين نخبة متميزة ومتفوقة يعتمد عليها فى خوض غمار معركة التنافسية على المستوى العالمى

بأسرع وقت ممكن. هذا يقضى سياسات تستهدف إعادة بناء التعليم والثقافة والإعلام جذرياً.

أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية: فى إطار هذا السيناريو يتم تقبل العولمة كأمر واقع لا يتم التصدى له ومقاومته بل الانخراط فيه والتنافس للفوز بالأسواق. لكن قد تسعى النخبة الحاكمة بالتعاون مع نخبات حاكمة فى دول نامية أخرى، من أجل تحسين فرص هذه الدول فى تكوين مزايا تنافسية. ومن الأمثلة الهامة هنا: الضغط لإطالة الفترات الانتقالية التى تسمح بالحماية والدعم للإنتاج المحلى فى اتفاقيات التجارة الدولية (الجات ١٩٩٤). سوف يكون التركيز فى هذا السيناريو على تشجيع القطاع الخاص، الوطنى والأجنبى، والسعى لاجتذاب رؤوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة. ويكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة تركز على السياسات الاقتصادية الكلية - بالذات النقدية والمالية، والاهتمام بمشروعات البنية الأساسية والمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والتى يعزف عنها القطاع الخاص.

ومن السمات المميزة لهذا السيناريو ترك تخصيص الموارد بصفة أساسية لآليات السوق مع قدر من "التضبيب". فى إطار هذه السيناريو تتوثق العلاقة مع الاتحاد الأوروبى، وربما الدول العربية وبعض دول العالم الثالث كاليهند.

الموارد الطبيعية والبيئية: سوف ترى النخبة الحاكمة فى الاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة بالبيئة قيداً على انطلاقها فى أنشطة إنتاجية معينة، بالذات فى مجال الصناعة. ورغم الالتزام بتنفيذ التعهدات القائمة، إلا أنها قد تسعى من خلال العمل الجماعى مع الدول الأخرى إلى تعديل هذه الاتفاقيات. وسوف يكون هناك تركيز أكبر على الأداة السعرية كوسيلة للتعامل مع عناصر

البيئة الحرجة مثل المياه. ومن ناحية أخرى قد تقاوم الضغوط الدولية لرفع الأسعار المحلية للطاقة.

المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية :

كأساس للمكانة الإقليمية وإطار للعلاقات الدولية يكون هناك تركيز أكثر على البعد الجيواقتصادي بالمقارنة بالبعد الجيوسياسي. وسيكون هناك سعي للتكامل الإقليمي، الأرجح أنه سيكون في الإطار العربي أكثر من الإطار الشرق الأوسطي. ومع ذلك لا يستبعد تحقيق درجة أكبر من التعاون في الإطار الشرق أوسطي بدعوى وضع السلام في خدمة التقدم والتنمية. تزداد العلاقات مع الشركات دولية النشاط قوة لاجتذاب قدر أكبر من رأس المال العربي والأجنبي. يرجح أن يكون المناخ الدولي الممثل في العولمة وانفتاح الأسواق موافقاً لهذا السيناريو.

ثانياً : مسار السيناريو

وعن تصور مسار هذا السيناريو نقول أنه يبشر بإمكانية أكبر لتطوير الصناعة من خلال تبنى سياسة صناعية نشطة، لكن نجاح هذه السياسة يظل رهناً بعمل صفقة بين الرأسماليين والعمال تنطوي على مقايضة التشغيل الكامل بأجور منخفضة لكنها مستقرة وقابلة للزيادة مع ارتفاع الإنتاجية.

ومن الممكن في ظل هذا السيناريو رفع معدل النمو الاقتصادي إلى حدود ٧-٨% سنوياً في المتوسط خلال الفترة. وبمقتضى التوازنات الكلية، فإن ذلك يستلزم معدلاً للاستثمار يتراوح بين ٢٥% و ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا بد أنه يتضمن قدراً من ارتفاع الإنتاجية بالتوازي مع زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في سياق سيناريو الرأسمالية الجديدة. وحتى تكون إمكانية الاستثمار والنمو بهذه الوتيرة العالية غير متعارضة مع اعتبارات

التوازن الخارجى، من الضرورى التوصل إلى صيغة مقبولة لكل من الرأسماليين والعمال لمقايضة التشغيل الكامل بأجور منخفضة لكنها مستقرة. كما أن رفع الأجور فى حدود نسبة من الزيادة فى الإنتاجية قد يجعل حل مسألة تعبئة قدر ملائم من المدخرات المحلية لتمويل النمو الاقتصادى أكثر سهولة ويسراً.

ومن المتوقع فى ظل هذا السيناريو نمو قطاع الصناعة بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادى. هذا يعنى أن نصيب الصناعة فى توليد الدخل وكذلك توظيف العمل مرشح للزيادة طبقاً لمنطق سيناريو الرأسمالية الجديدة. كما أن مساهمة الصناعة فى الصادرات سوف تزداد، وإن كان من الصعب وضع تقديرات كمية بدرجة معقولة من الثقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضارب فى البيانات يجعل نقطة الأساس أو فترة الأساس للتنبؤات الخاصة بالمستقبل غير موثوق بها. طبقاً للبيانات الواردة فى جزء سابق من هذه الدراسة (الفصل الرابع جدول (٤-٢)) كان معدل النمو للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة فى الصناعة التحويلية خلال النصف الأول من التسعينات سالباً. ومن ناحية أخرى، توضح مؤشرات الأداء الاقتصادية للسنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧/٩٨ - ٢٠٠٠/٢٠٠١) أن معدل النمو الحقيقى فى قطاع الصناعة بلغ ٨,٣% (انظر جدول (٩-١)). ونعتقد أن التقدير الأخير يميل إلى المبالغة فى مدى النمو الذى تحقق خلال الفترة. ولكن فرص تنفيذ برنامج تحديث الصناعة (أنظر الفصل الثامن فى تفاصيل هذا البرنامج) تكون أكبر بطبيعة الحال فى ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة، وبالتالي يتوقع أن يكون معدل النمو فى قطاع الصناعة أسرع.

أما عن الصناعات التى تلعب دوراً أكبر فى ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة، فننتوقع أن تشمل الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الأسمدة

والكيماويات والأسمنت وربما الحديد الصلب والألومنيوم وصناعات التكنولوجيا المتقدمة. وربما أيضا صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة. واتساقا مع منطق هذا السيناريو والاهتمام بإنتاج المكونات بدلا من السلع التامة، فإن من المتوقع ارتفاع نسبة كل من الصناعات الوسيطة والرأسمالية وانخفاض نسبة الصناعات الاستهلاكية. وتجدر ملاحظة أن ذلك يشبه نمط التطور الذي ساد على امتداد الفترة ١٩٧١/٧٢ - ١٩٩٥/٩٦ (انظر الفصل الرابع، جدول (٤-٥)) ولكن مع اختلاف جوهري في الأسباب (صناعات تجميع في الحالة الأخيرة وتعميق التصنيع في الحالة الأولى). ومن هنا فإن من المتوقع أن يقتصر هذا السيناريو بدرجة أعلى كثيراً، مقارنة بالسيناريو المرجعي، من ترابط الهيكل الإنتاجي الذي يتمثل في ارتفاع دليل الترابط الخلفى للصناعات التي تنشأ طبقا له. ولكن مناط المسألة هو طبيعة العلاقة التي ستنشأ مع الشركات دولية النشاط في إطار سيناريو الرأسمالية الجديدة. كما أنه من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن يرتفع النصيب النسبي للقطاع الخاص في الصناعة التحويلية في المجمل، وفي مختلف فروع تلك الصناعة. كما يتوقع أيضا ارتفاع نصيب الصناعة في توليد الناتج بدرجة أكبر من ارتفاع نصيبها في العمالة. وقد يكون هذا أحد أسباب التوتر في المراحل المتقدمة للسيناريو، وربما الانتقال إلى سيناريو الاشتراكية الجديدة.

وقد يكون من نتيجة التطور الاقتصادي في إطار هذا السيناريو ازدياد درجة تبلور نضج الطبقة العاملة (مع التركيز على الصناعة) والطبقة الوسطى (مع ازدياد الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى). وفي إطار الديمقراطية والتعددية السياسية وانفتاح الملعب السياسى التى يتميز بها هذا السيناريو، فقد يؤدى التوتر الناتج عن التباين فى توزيع الدخل إلى التحول إلى الاشتراكية الجديدة.

سيناريو الاشتراكية الجديدة

أولا : الشروط الابتدائية :

بالنسبة للشروط المرجعية لهذا السيناريو، فليست كل المحاور بنفس الدرجة من الأهمية. وأهم المحاور فى تقديرنا هى: البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، البشر والتعليم والتدريب، أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية، الموارد الطبيعية والبيئية، والمكانة الإقليمية والعلاقات الدولية.

البحث العلمى والتطوير التكنولوجى: سيحظى هذا المجال باهتمام كبير طبقا لهذا السيناريو، بحيث تحدث طفرة كبرى فى الإنفاق على البحوث والتطوير ونشاط فى مجال الهندسة العكسية، مع التركيز على تطوير التكنولوجيا الملائمة وبالذات كثيفة العمالة. ويقع على الدولة العبء الأكبر فى الإنفاق على البحث والتطوير وفى تنظيم هذا النشاط. ومن المتصور إعطاء أهمية أكبر للجهود المبذولة لتحقيق تميز مصرى فى مجالات تكنولوجية جديدة - بالذات الهندسة الوراثية والمعلوماتية والمواد الجديدة.

البشر والتعليم والتعلم والتدريب: أهم المعالم هنا هو النظر إلى مشكلة السكان كمسكلة كيف وليست كمسكلة كم. التركيز هنا يكون على إعادة توزيع السكان، ورفع نسبة مشاركة الإناث فى قوة العمل، ووضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال. كما يتوقع أيضا إخضاع هجرة العمالة للخارج لدرجة أعلى من التنظيم بحيث تكون فى إطار عقود عمل جماعية أو تعاقدات تتضمن إرسال فرق عمل لإنجاز مشروعات معينة. وبالنسبة للتعليم، فإن الدولة فى هذا السيناريو تسيطر على النظام التعليمى وتطور جذريا فى المحتوى والأساليب والمراحل، مع السعى لجعل التعليم المجان وأن يكون إلزاميا حتى نهاية المرحلة قبل الجامعية. كذلك من المتصور أن يتم توحيد نظم التعليم والقضاء على التجزؤ والشائبة فيه،

ولكن مع الإبقاء على التعليم الأزهرى ربما بعد تطويره بقصد رفع مستواه وربطه باحتياجات المجتمع. ومن المتوقع تنفيذ برنامج عاجل لمحو الأمية.

أداء وتنافسية الاقتصاد والسياسات الاقتصادية: يتشابه الموقف من العولمة فى ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة مع الموقف فى ظل سيناريو الدولة الإسلامية، والذي يتمثل فى رفض الانصياع للعولمة والانفتاح بلا ضوابط على الخارج وتحرير الاقتصاد والاحتكام لقوى السوق. الدور الأساسى فى الجهد التنموى للدولة من خلال مزيج من التخطيط وآليات السوق. وتتضمن بداية السيناريو إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل، واتخاذ إجراءات قوية لمكافحة الفقر، وتوسيع نطاق الملكية المجتمعية التى تتعدد بين ملكية عامة و ملكية محليات و ملكية تعاونية، وإعادة تأميم بعض المشروعات الاستراتيجية التى خضعت للخصخصة. ويتضمن السيناريو أيضا تشجيع رأس المال الوطنى على الاستثمار فى مجالات مختارة للسلع والخدمات، مع الاستعانة بالاستثمار الأجنبى فى المجالات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية العالية أو تلك التى ترتفع فيها درجة المخاطرة.

وتولى عناية خاصة لرفع معدلات الادخار المحلى والاستثمار، وتعميق التصنيع وربطه بالاحتياجات الأمنية فى إطار استقلالية التنمية، التى تعنى تنمية القدرات الوطنية وتقليل درجة الاعتماد على الخارج مع إخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات تطور قوى الإنتاج داخليا. وتحظى تنمية القدرات التصديرية بأهمية خاصة بين مكونات استراتيجية التنمية. ويحتل العمل الجماعى فى صورة اعتماد جماعى على النفس أو تعاون إقليمى على المستوى العربى أو مستوى العالم الثالث أهمية خاصة فى هذا السيناريو.

الموارد الطبيعية والبيئة: تعمل النخبة الحاكمة على تفادي التضحية بالبيئة في سبيل التنمية كما حدث في التجارب الاشتراكية "القديمة". ويتضمن ذلك العمل على تعظيم الموارد وتفادي الهدر والضياع والاهتمام بإعادة التدوير والوقاية من تلوث البيئة. ويفتح ظهور السوق الاشتراكي المجال لعلاقات اقتصادية مختلفة ونظام تسعير يضمن حسن استخدام الموارد الطبيعية النادرة، وبخاصة المياه. ولكن ربما تكون الأولوية المعطاة لإشباع الحاجات الأساسية والقضاء على الفقر وتعميق التصنيع مبررا للتغاضي عن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، على الأقل لبعض الوقت. وعلى المستوى الدولي، فإن النخبة الحاكمة ستسعى من خلال التعاون مع دول العالم الثالث للضغط من أجل تعديل الاتفاقات الدولية (مثل بروتوكول كيوتو) لتكون أقل تحيزا ضد الدول النامية.

المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية: رغم أن النظام الحاكم لن يسعى إلى الصدام المباشر مع إسرائيل وغيرها من القوى الإقليمية، إلا أنه من المتصور أن يواجه بعداوة من معظم تلك القوى. ومن المحتمل أن تشهد بداية السيناريو نزوح رأس المال العربي والأجنبي من مصر، وعزوف الشركات متعددة الجنسيات عن التعامل معها، وعداء القوى الرأسمالية الكبرى لمشروعها. وعلى سبيل التعويض، ستسعى النخبة الحاكمة في ظل هذا السيناريو إلى تشكيل عمق خارجي من خلال تكثيف التعاون مع بعض الدول العربية والإفريقية والآسيوية.

ثانيا : مسار السيناريو

سوف تكون المرحلة الأولى لبدء تشغيل سيناريو الاشتراكية الجديدة مرحلة صعبة نوعا ما، بالنظر إلى العداء الذي تتعرض التجربة له من القوى الكبرى في الخارج في عالم رأسمالي أحادي القطبية. وربما يقلل من صعوبة تلك المرحلة وصول "الاشتراكيين الجدد" إلى السلطة بإرادة الناخبين. ففي هذه

الحالة، لن يكون هناك أساس مباشر للعداء من جانب القوى الكبرى باعتبار أن ما حدث هو ترجمة لمبدأ تداول السلطة. أما إذا كان وصول الاشتراكيين الجدد إلى الحكم بطريقة غير ديمقراطية، فالأرجح أن يكون عداء القوى الخارجية الكبرى شديدا بدرجة قد تحبط هذا السيناريو في مراحله الأولى.

فإذا تجاوز السيناريو مراحله الأولى بنجاح، فإن ذلك يفتح الطريق نحو العديد من التطورات. ولعل من أهم هذه التطورات من منظور الصناعة والتصنيع توجيه جهد مكثف ومركز للتصنيع في إطار سياسة صناعية تعترف للدولة بدور أكبر في خلق مزايا تنافسية من خلال منظومة من الحوافز والروادع في الحدود التي تسمح بها التزامات مصر في إطار منظمة التجارة العالمية (انظر الفصل الأول). وقد تسعى الدولة لمراجعة اتفاق المشاركة المصرية - الأوربية بما يتيح إمكانية أكبر للتصنيع في مصر. وقد يشمل ذلك تعديل برنامج تحديث الصناعة (انظر الفصل الثامن) بحيث يتضمن أيضاً الإقرار بتبنى مصر لسياسة صناعية أو سياسة للتجارة الاستراتيجية (انظر الفصل الخامس). كما قد تشمل أيضاً الضغط في إطار العالم الثالث لجعل اتفاقات التجارة الدولية (الجات ومنظمة التجارة العالمية) أكثر انسجاماً مع متطلبات التصنيع في الدول النامية (انظر الفصل الأول من هذه الدراسة). وعلى صعيد النظر إلى المشكلة السكانية على أنها مشكل "كيف" (أي تتصل بنوعية وتوزيع السكان) أكثر منها مشكلة "كم" (أي تعلق بنمو وحجم السكان)، واتساقاً مع ما تقضى به الجات في مجال الدعم للمشروعات الإنتاجية، فقد يتم اعتماد المدخل الإقليمي لتطوير الصناعة. هنا يكون التركيز على مناطق معينة باعتبارها مناطق متخلفة توجه إليها الموارد والدعم لتطويرها.

ومن إيجابيات هذا السيناريو أنه يعيد الدولة إلى مكانها الصحيح كلاعب رئيسي في المضمار التنموي. ولكن من أهم التحديات التي يصادفها ضمان

الكفاءة فى إدارة وتوجيه الموارد فى إطار الملكية العامة بمستوياتها المختلفة (ملكية الحكومة المركزية، ملكية المحليات، قطاع الأعمال العام... إلخ). إذ يتوقف على مدى النجاح فى هذا المسعى (ضمان الكفاءة) القدرة على أو العجز عن تعبئة قدر مناسب من الفائض الاقتصادى لأغراض الاستثمار والتراكم. فى هذا الإطار، من الضرورى الالتزام بالمبادئ العلمية فى الإدارة على كل من المستويين الماكرو والميكرو. ولكن هذا ليس شرطاً كافياً لتحقيق الكفاءة إذ تلعب طبيعة النظام السياسى دوراً لا يقل أهمية.

وبالنسبة إلى توجهات القوى الاجتماعية والنخبة السياسية فى هذا السيناريو، ستشهد علاقات مصر الإقليمية والدولية إعادة هيكلة جذرية. قد لا تكون هناك قطيعة مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، ولكن مستوى التعامل وجوهه سيخضع بالضرورة لتغيرات كبرى. سوف يتم تقليل اعتماد مصر على المعونات الخارجية للخروج من حالة التبعية، بالذات للولايات المتحدة. وربما يتجه الاستثمار الأجنبى للانخفاض فى البداية. وهذه التحولات سوف تخلق ضغوطاً اقتصادية تستدعى اتخاذ تدابير موازنة. لذلك يتوقع بذل جهد أكبر فى إطار هذا السيناريو لترجمة الاعتماد على الذات إلى إجراءات عملية فى السياق المحلى وفى المحيط الإقليمى والدولى. ويتوقف مدى النجاح فى التطبيق العملى لشعار الاعتماد على الذات فى السياق المحلى على تفعيل الخلاق لآليات المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار والتوزيع العادل للمنافع والتكاليف. ويتم ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى صيغ محددة فى المحيط الإقليمى والدولى. فيتوقع أن يشهد هذا السيناريو درجة أوسع وأعمق من التكامل العربى بحكم الانتماء القومى لمصر وبحكم المصالح المشتركة^(٦). كما يتوقع أن يتم توثيق العلاقات مع دول ذات أهمية فى الجنوب مثل الصين أو الهند باعتبارهما من أهم الشركاء القدامى فى حركة عدم الانحياز. وسوف يشهد السيناريو جهداً أكبر

لتفعيل جهود الجنوب ربما فى إطار مجموعة الـ ١٥ لتعديل قواعد اللعبة فى منظمة التجارة العالمية (بالذات اتفاقية التريس).

ستلعب الصناعة دوراً أكبر فى السياق الاقتصادى بالمقارنة ببقاى السيناريوهات، ربما باستثناء سيناريو الرأسمالية الجديدة (الذى سيشيخ درجة أكبر من التفاعل مع الخارج لاستقطاب الاستثمارات والتكنولوجيا). (انظر ملحق (٢)). والصناعات المرشحة للريادة هنا هى الصناعات الثقيلة (الألومنيوم، الهندسية، البتروكيماويات والكيماويات الأساسية) والصناعات كثيفة استخدام العمل (الملابس الجاهزة) والتكنولوجيا (المعلوماتية والطاقة الجديدة والمتجددة).

ولن يكون توافر الخامات محلياً هو المبرر الوحيد لإقامة الصناعة، بل تنشأ الصناعات المختلفة بناء على الاستهداف طبقاً لسياسة صناعية. وفى هذا السياق، قد يفضل تخصيص موارد مصر من الغاز الطبيعى، وهى موارد مبشرة، كأساس للصناعات البتروكيماوية والكيماويات الأساسية، مع تخصيص جزء من عائد الغاز الطبيعى للإنفاق على البحث والتطوير فى مجال الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية بالذات) (٧).

وسوف يشهد الهيكل الصناعى درجة أكبر من التكامل فى إطار سيناريو الاشتراكية الجديدة. ويتجلى هذا التكامل فى ازدياد درجة الترابط الأمامى والخلفى بين الصناعات المختلفة. كما يتجلى أيضاً فى ازدياد دور الصناعات المتوسطة والصغيرة فى سياق منظومة صناعية، وليس كملاذ أخير لتسكين قوة العمل التى لا تجد مجالاً للتوظيف.

وسوف ينطوى هذا السيناريو على ارتفاع استهلاك الطاقة مما يهدد بنضوب مواردها (المقصود هنا الطاقة الأحفورية من نفط وغاز طبيعى) وبتلويث البيئة. وثمة إمكانية خلال السيناريو لتكثيف البحث والتطوير فى

مجال الطاقة الجديدة والمتجددة ولترشيد استهلاك الطاقة وإحلال الغاز الطبيعي محل البترول في العديد من الاستعمالات. وكل ذلك يقلل من احتمالات ظهور نقص في إنتاج الطاقة محليا ومن مخاطر تدهور البيئة.

سيناريو التآزر الاجتماعي:

جوهر سيناريو التآزر الاجتماعي هو فكرة الوفاق الاجتماعي حول حل وسط يلقي قبول ورضا العديد من الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية. وكما يذكر الفريق المركزي (الفريق المركزي، ديسمبر ١٩٩٨)، فإن شرعية الحكم في هذا السيناريو تقوم على "الوعد بإرضاء تطلعات النسبة الكبرى من الشعب نحو العيش الكريم والمساواة وتكافؤ الفرص وصون عزة الوطن وكرامته، وذلك دون فرض إجراءات تقشفية قاسية، ودون اللجوء إلى إجراءات تعتبر متطرفة...".

وفي تقديرنا أن مثل هذا السيناريو يفتقد مقومات التوازن السياسي بين المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية الواسعة والمتعددة التي تشكل الركيزة السياسية لهذا السيناريو. فكيف يتم الوصول إلى إجماع؟ ومن ناحية أخرى، فإن ما ورد في الشروط الابتدائية لهذا السيناريو فيما يتعلق بنهج اتخاذ القرارات وإدارة شئون المجتمع والدولة (الفريق المركزي، ديسمبر ١٩٩٨) ينطوي على تناقض جوهري: كيف يمكن الجمع بين تعددية محكومة بسد المنافذ أمام تداول السلطة وبالمحافظة على إرث الدولة المركزية في اتخاذ القرارات الحاكمة من ناحية، وإطلاق حق الناس في التظاهر السلمي والإضراب عن العمل والتزام أجهزة اتخاذ القرارات على كافة المستويات بالعلانية والشفافية من ناحية أخرى؟.

وفضلاً عن انتقاد هذا السيناريو للاتساق الداخلي، فإن العديد من شروطه الابتدائية لا تختلف عما هو موجود في بعض السيناريوهات الأخرى. لذلك سوف نسقطه من حسابنا.

الموامش

(١) في تحديد عناصر هذا السيناريو بشكل عام يراجع "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠: الشروط الابتدائية للسيناريوهات الرئيسية لمشروع مصر ٢٠٢٠"، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٢)، إعداد الفريق المركزي للمشروع. ديسمبر ١٩٩٨.

(٢) إذا أخذنا بعين الاعتبار هدف الاستراتيجية المتمثل في خلق ١١ مليون فرصة عمل خلال الفترة ٩٨/١٩٩٧ - ١٧/٢٠١٦، فإن معنى ذلك أن التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة حوالي ١٨١ ألف جنيه في المتوسط.

(٣) هناك دلائل قوية على أن معدل النمو المتحقق بالفعل أقل كثيرا مما تعلنه الجهات الرسمية. فمثلا يقدر بعض المحللين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنتين ٢٠٠٠/١٩٩٩ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ كان في حدود ٤% و ٣% فقط، بالمقارنة بـ ٥,١% و ٤,٩% طبقا للتقديرات الرسمية المعدلة على التوالي. انظر إبراهيم العيسوي، "أدوار شركاء التنمية في زيادة التشغيل في مصر"، (ص ٣٣)، في كتاب إبراهيم العيسوي، هموم اقتصادية مصرية، دار ميريت، ٢٠٠٤.

(٤) ذكر وزير قطاع الأعمال أن إتمام إصلاح ٢٣ شركة في قطاع الغزل والنسيج هو أهم برنامج لوزارة قطاع الأعمال العام في سنة ٢٠٠٢. وتبلغ تكاليف هذا البرنامج ٣,٢ مليار جنيه لا تشمل سداد ديون هذه الشركات للبنوك والتي تبلغ ٦ مليارات جنيه. ويشمل الإصلاح تسوية هذه الديون بعد الإعفاء من جزء منها وإعادة جدولة الباقي. وتبلغ تكلفة هذه التسوية ٣ مليارات جنيه. أما الهياكل العمالية لهذه الشركات فيتكلف

إصلاحها نحو ١,٣ مليار جنيه تتمثل فى مستحقات المعاش المبكر واحتياجات التدريب التحويلي للوصول بحجم العمالة وعناصر الإنتاج الموظفة بهذه الشركات إلى الحجم الأمثل اقتصاديا. والباقي من جملة تكلفة الإصلاح يتمثل فى مبلغ ١,٩ مليار جنيه للإصلاح الإدارى والفنى، ويشمل تحديث الإدارة وإنشاء قدرات تسويقية ثم تجديد الآلات وتحديث المعدات لتقديم منتجات ذات مواصفات تنافسية. الأهرام، ٢٨/١٢/٢٠٠١، ص ١٣.

(٥) وهو مرساة سعر الصرف (exchange-rate anchor)، حيث يجرى ربط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى ويشق سعر صرف الجنيه إزاء باقى العملات من سعر صرفها إزاء الدولار. ومنذ منتصف التسعينيات اتجه سعر صرف الدولار الأمريكى إزاء العملات الرئيسية فى الأسواق المالية الدولية نحو الارتفاع وتبعه الجنيه المصرى.

(٦) كمثال على المصالح المشتركة المقصودة نذكر التنسيق فى مجال صناعة البتروكيماويات، وهى من المجالات التى يتم التركيز عليها لتعميق التصنيع فى سياق هذا السيناريو. فمعلوم أن العديد من الدول العربية قد قامت بإنشاء معامل بتروكيماويات بمعزل عن الدول الأخرى، وليس على أساس التكامل الإقليمى كما حدث فى أوروبا. ونتج عن ذلك ظهور وحدات صغيرة تعرض إنتاجها للتعطل بسبب صعوبة الحصول على الخامات المغذية. إن إنشاء مشروع لإنتاج تلك المواد فى مصر باستخدام الغاز بدلا من تصديره يحقق منافع جمة لكل الأطراف. أنظر: عبد الله (٢٠٠٢).

(٧) تقدر الاحتياطات المؤكدة لمصر من الغاز الطبيعى بحوالى ٥٥ تريليون قدم مكعب. لكن الإنتاج يخضع لصيغة المشاركة مع الشريك الأجنبى

الذى يحصل على حوالى نصف الإنتاج السنوى لاسترداد التكاليف وكمقابل لتحمل المخاطرة (أرباح). ويرى بعض خبراء البترول أن الأفضل اقتصاديا هو استخدام الغاز الطبيعى فى التصنيع محليا بدلا من تصديره (إما مسالاً أو عبر الأنابيب) لأن التصدير ينطوى على إهدار لهذه الموارد. انظر فى تفصيلات ذلك: عبد الله (٢٠٠٢).

المراجع

- إبراهيم العيسوي، هموم اقتصادية مصرية، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٤.
- مجلس الوزراء، ١٩٩٧، مصر والقرن الحادى والعشرون. القاهرة، ١٥ مارس.
- وزارة التخطيط، ١٩٩٧، الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٧/١٦). القاهرة، أبريل.
- -----، ٢٠٠١، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١، المجلد الأول: المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية . مارس.
- خير الدين، هناء، طارق مرسى، لبنى عبد اللطيف، شيرين الشواربى، ٢٠٠١، "الآثار الاقتصادية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على الاقتصاد المصرى". دراسة غير منشورة.
- وفد اللجنة الأوروبية بالقاهرة، ٢٠٠٠، برنامج تنمية الصناعة لتقديم المساندة لشركات القطاع الخاص فى مصر. القاهرة.
- مجلس الشورى، ٢٠٠١، تقرير اللجان النوعية للمجلس عن موضوع تحديث مصر. القاهرة.
- عبد الله، حسين، ٢٠٠٢، "الغاز الطبيعى بين التصنيع والتصدير". دراسة غير منشورة.

الملاحق

obeikandi.com

ملحق (١) مصفوفة السيناريوهات

[illegible]

ملحق (٢)

مؤشرات الصناعة في ظل السيناريوهات البديلة

(نسب مئوية)

سيناريو الاستراتيجية الجديدة	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	السيناريو الاتجاهي	فترة الأساس	
٢٨	٣٢	٢٢	٢٦	٢٥,٠ (أ)	النصيب في الناتج
٢٢	٢٠	١٣	١٥	١٣,٣ (أ)	النصيب في العمالة
٣٠	٢٥	١٦	٢٠	١٨,٦ (أ)	النصيب في الاستثمار الثابت
٥٥	٥٨	٥١	٥٢	٥٠,٣ (أ)	النصيب في الصادرات السلعية
٤٠	٦٠	٥٥	٥٣	٤٦,٠ (ب)	نصيب ق خ في القيمة المضافة
٦٠	٤٠	٤٤	٤٧	٥٤,٠ (ب)	نصيب ق ع في القيمة المضافة

المصادر

العمود (١)

(أ) متوسط للسنوات ٩٥/٩٤-٩٦/٩٧ مأخوذة من الجدول (٦) - (٨) في الفصل الثاني.

(ب) متوسط للسنوات ٩٥/٩٤-٩٦/٩٧ مأخوذة من الجدول (٦) في الفصل الرابع، الأعمدة (٢) - (٦) تقديرات المؤلف.

الخاتمة

obeikandi.com

خاتمة

إن موضوع هذه الدراسة، الصناعة والتصنيع في مصر، بطبيعته واسع ومتشعب. ويصعب على أى شخص، أو مجموعة محدودة من الأشخاص، الإلمام بشتى أطراف الموضوع أو الغوص فى جميع أعماقه. من هنا تقتضى الدقة والموضوعية وصف الدراسة الحالية بأنها استطلاعية فى بعض عناصرها وانتقائية فى بعضها الآخر، وربما تكون قد نفذت إلى العمق فى بعض تلك العناصر. نترك الحكم فى ذلك للقارئ على كل حال. وننتقل إلى ما هو أهم. والسؤال المنطقي أن يطرح فى نهاية عمل تلك طبيعته هو: ما الذي خرجنا به من هذه الدراسة؟ وسوف نجيب على هذا السؤال هنا دون التقيد بالترتيب والتسلسل الوارد فى الدراسة.

ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال، لابد من الإشارة إلى مشكلة المشاكل فى رصد وتحليل الواقع الاقتصادي المصري. نعى بذلك مشكلة البيانات. فكثيرا ما شق على فريق البحث الحصول على البيانات اللازمة لتغطية بعض عناصر الدراسة على الوجه الأكمل. مثال ذلك البيانات الخاصة برصيد رأس المال فى الصناعات المختلفة. وعادة ما تجد بيانات الناتج المحلى الإجمالى والناتج المتولد فى القطاعات المختلفة بسنة أساس مختلفة مما جعل من الصعب قياس التطور الحقيقى فى هذه المتغيرات. ولعل من أكثر المشاكل تعقيدا، والتي فشلنا فى إيجاد حل لها، القفزة الكبيرة فى نصيب القيمة المضافة فى قطاع الصناعة من الناتج المحلى الإجمالى ابتداء من عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالفترة السابقة على تلك السنة.

ويبدو أن سلسلة الحسابات القومية قد تمت مراجعتها مما أفضى إلى تلك القفزة. لكن هذا يظل مجرد استنتاج لا أكثر، حيث لا يوجد توثيق منشور.

نعود إلى السؤال: ما الذى خرجنا به من هذه الدراسة؟ سنركز فى معرض الإجابة على السؤال على الاستنتاجات الرئيسية فقط، تاركين الاستنتاجات الفرعية ليطالعها القارئ فى ثنايا النص.

الاستنتاج الأول: أن الاقتصاد المصري ربما أصبح أقل تصنيعاً خلال التسعينات من القرن العشرين مما كان عليه خلال السبعينات والثمانينات. وقد يدّش القارئ لهذه النتيجة فى ضوء ما تبرزه البيانات (الفصل الثانى، جدول (٢-٩)) من أن مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى الحالة المصرية تفوق نظيرتها فى تركيا والهند والمكسيك، وتكاد تتساوى مع مساهمة الصناعة فى حالة كوريا الجنوبية. وهناك عدة أسباب للاعتقاد بترجع التصنيع فى مصر، منها الشك فى حقيقة القفزة الكبيرة فى مساهمة القيمة المضافة فى الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى. ومنها أيضاً تراجع مركز مصر النسبى أو ترتيبها فى قائمة الدول النامية القائمة فى الأقسام الرئيسية للصناعة (الفصل الثانى، جدول (٢-١٠)). فباستثناء المنتجات الغذائية، تراجع ترتيب مصر بين الدول النامية القائمة فى الأقسام الرئيسية للصناعة فى مجالات المنسوجات والحديد والصلب والفلزات غير الحديدية. ومنها كذلك اتجاه القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة إلى الانخفاض خلال النصف الأول من التسعينيات، أى أن نمو الصناعة كان بالسالب خلال تلك الفترة (انظر الفصل الرابع، جدول (٢-٤)).

ومن الأسباب الأخرى التى تبرر الاعتقاد بتراجع التصنيع فى مصر اتجاه درجة التشابك القطاعى للانخفاض فى التسعينيات من القرن العشرين بالمقارنة

بالثمانينات. فكما سبق أن أشرنا، تعرضت قيمة كل من دليل حساسية التشبث (ترابط أمامي) ودليل قوة التشبث (ترابط خلفي) للانخفاض بين ٨٤/١٩٨٣ و ٩٢/١٩٩١. (راجع الفصل الثالث). ومؤدى انخفاض قيمة دليل حساسية التشبث كون الطلب النهائي يلعب دورا أكبر في امتصاص ناتج الصناعات المختلفة، بحيث يصبح مستوى الإنتاج في تلك الصناعات أكثر حساسية للتقلب في مستوى الطلب النهائي.

هذا عن الاستنتاج الأول.

الاستنتاج الثاني: أن درجة اعتماد هيكل الإنتاج في الاقتصاد المصرى على الخارج قد زادت خلال فترة الدراسة. أى أن درجة هشاشة الاقتصاد للتغيرات فى بيئته الخارجية قد أصبحت أكثر من ذى قبل. ونسوق كدليل لذلك اتجاه معامل الواردات نحو الازدياد كما يبدو من نتائج تحليل جداول المدخلات / المخرجات لعامى ٨٤/١٩٨٣ و ٩٢/١٩٩١. فكما أوضحنا فى الفصل الثالث من الدراسة، زادت قيمة معاملات الواردات المباشرة فى ثلثى عدد قطاعات الصناعة التحويلية (١٣ قطاعا) بين هاتين السنتين، ويعكس هذا التطور درجة متزايدة من انفتاح الاقتصاد المصرى على الخارج، سواء بالنسبة للتجارة أو بالنسبة للاستثمار. كما أنه يعنى أن الصفة الغالبة على التوسع الصناعى خلال الفترة هى مشروعات التجميع القائمة على استخدام المكونات المستوردة لإنتاج سلع للسوق المحلية. وقد لعب هيكل الحوافز ونظام سعر الصرف دورا هاما فى إفراز هذه الظاهرة كما أسلفنا.

الاستنتاج الثالث: أن مساهمة قطاعات سلع التجارة فى توليد الناتج المحلى الإجمالى اتجهت إلى الانخفاض بشكل قاطع على امتداد ربع القرن ٧٠/١٩٦٩ - ٩٤/١٩٩٣. (انظر الفصل الثانى، جدول (٢-١٩)). ويبدو أننا هنا إزاء

نزعة مركزية للاقتصاد المصرى خلال الفترة، لم تغلح كل الخطط الخمسية للتنمية فى التخلص منها - رغم أنها جميعاً كانت تتضمن باستمرار أهدافاً لزيادة نصيب هذه القطاعات (بالذات القطاعات السلعية) فى توليد الناتج. وربما يقدم سوء إدارة سعر الصرف خلال الجزء الأكبر من الفترة (والذى أدى الى دورات من التخفيض الاسمى سرعان ما يتلاشى مفعولها) تفسيراً مقبولاً لهذه النزعة المركزية.

الاستنتاج الرابع: أن وضع وتنفيذ سياسة صناعية فى ظل اتفاقات التجارة الدولية التى نتجت عن جولة أورجواى (الجات ١٩٩٤) قد أصبحت أكثر صعوبة. فكما أوضحنا، أصبح هامش الحركة متاح أمام الدولة فى هذا المجال أقل كثيراً مما كان متاحاً قبلها (انظر ملحق الفصل الأول للمزيد من التفاصيل).

ولكن الجات ١٩٩٤ لا توصل الباب كلية أمام اتخاذ تدابير وإجراءات لدعم الصناعة والتصنيع. فهى لا زالت تسمح بإجراءات أفقية (أى تنطبق على جميع الفواعل دون تمييز) والقيام بجهود للتصنيع على أساس جغرافى (تنمية المناطق الأكثر تخلفاً). وإذا كان جوهر التصنيع هو رفع الإنتاجية وزيادة التنافسية، فإن التحولات التى جاءت فى سياق اتفاقات مراكش (الجات ١٩٩٤) تجعل مهمة التصنيع أكثر صعوبة مما كان عليه الوضع فى السابق. ويضاف إلى هذا الاعتبار، ثلاثة تطورات أخرى هامة: التطورات الأيديولوجية المتمثلة فى اتساع نطاق سياسات التكيف الهيكلى، والتطورات التكنولوجية المتمثلة فى ازدياد الصفة العمومية للمستحدثات التكنولوجية (generic) والتطورات النظرية فى علم الاقتصاد المرتكزة على فكرة النمو الداخلى. ومضمون كل ذلك ازدياد أهمية التدخل الأفقى بالمقارنة بالتدخل الرأسى، واتساع المجال للتخصص المرن

وارتكاز الميزة التنافسية على تطوير التعليم والتدريب والبنية الأساسية بدلا من معطيات الموارد.

الاستنتاج الخامس: إن الإطار المؤسسى للتصنيع فى مصر غير ملائم. ولا يبدو أن هناك راعيا للتصنيع. فالهيئة العامة للتصنيع تقتصر مهمتها على التسجيل بغرض الحصر فقط. وحتى على هذا الصعيد، فالسجل الصناعى ليس شاملاً، ولا يوفر مقومات خريطة صناعية واقعية. كما أن هيئة الاستثمار يقتصر دورها على التعامل مع شريحة ضيقة تمثل المشروعات الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار (قانون ٨ لسنة ١٩٩٧). وليس هناك حتى الآن جهة تقدم رؤية للصناعة المصرية فى الأجل المتوسط والطويل.

الاستنتاج السادس: اتجاه تكلفة وحدة العمل الى الانخفاض المطرد خلال الفترة ١٩٨٠-٩٥. ولكن انخفاضها فى الجزء الأول من الفترة (١٩٨٠-٨٨) كان بمفعول زيادة الإنتاجية، بينما كان العامل الحاسم فى اتجاهها للانخفاض بعد ١٩٨٨ هو تراجع الأجر الحقيقى للعامل (الفصل الرابع، جدول (٤-١٨)).

الاستنتاج السابع: أن نصيب القطاع العام فى القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية قد تقلص بشدة من حوالى ٩٠% فى أوائل التسعينيات إلى أقل من النصف فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى. (انظر الفصل الرابع، جدول (٤-٦)). ويأتى ذلك فى إطار التحولات الكبرى التى طرأت على الاقتصاد المصرى فى مرحلة الانفتاح ثم فى مرحلة "الإصلاح" الاقتصادى. وبالتوازي مع هذا، حدث تقلص فى نصيب القطاع العام من العمالة فى الصناعة التحويلية، ولكن بدرجة أقل. فقد هبط نصيب القطاع العام من ٨١% عام ١٩٧١/٧٢ إلى ٦١% عام ١٩٩٥/٩٦. وهذا يعنى أن التوسع فى مساهمة القطاع الخاص فى

الصناعة التحويلية لم يكن تطوراً مواتياً من منظور خلق فرص التشغيل والعمالة في الاقتصاد المصري.

الاستنتاج الثامن: أصبح هيكل الإنتاج في الصناعات التحويلية أقل ترابطاً وأكثر اعتماداً على الخارج خلال التسعينيات بالمقارنة بما كان عليه في الثمانينات. فقد كشف تحليل الترابط القطاعي بناء على مصفوفتى المعاملات الفنية لعامى ٨٤/١٩٨٣ و ٩٢/١٩٩١ عن انخفاض طفيف فى درجة الترابط الأمامى وانخفاض اكبر فى درجة الترابط الخلفى فى عدد من القطاعات. ومضمون انخفاض درجة الترابط فى الاتجاهين هو أن الإنتاج الصناعى يصبح أكثر حساسية لتقلبات الطلب النهائى (فى حالة انخفاض درجة الترابط الأمامى) وأن هذا الإنتاج أصبح أكثر اعتماداً على الواردات (فى حالة انخفاض درجة الترابط الخلفى). والمحصلة النهائية أن هيكل الإنتاج الصناعى قد صار أكثر هشاشة بين عامى ٨٤/١٩٨٣ و ٩٢/١٩٩١.

الاستنتاج التاسع: كشفت الدراسات القطاعية التى غطتها الدراسة (وهى لصناعات الحديد والصلب والألمنيوم والهندسية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة) عن تباين شديد فى الأداء أملت الظروف الخاصة بكل صناعة فى غياب سياسة صناعية محددة المعالم. كما كشفت الدراسات القطاعية عن التأثير السلبى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى واتفاقات جولة أوروإى (كما فى حالة الحديد والصلب والغزل والنسيج والملابس الجاهزة). لكن الدراسة كشفت أيضاً أن هذا التأثير السلبى لم يلحق بصناعة الألمنيوم الخام. وربما كان تفسير ذلك التباين أن صناعة الحديد والصلب مثلاً هى أساساً للإحلال محل الواردات بينما أن صناعة الألمنيوم هى صناعة تصديرية من حيث نشأتها. ولعل هذا الجزء من الدراسة يقدم دليلاً قوياً على خطأ التركيز على الإصلاح النقدى والمالى

وإهمال الاقتصاد الحقيقي. كما يقدم دليلاً قوياً أيضاً على الخطأ فى تتابع إجراءات الإصلاح الاقتصادى. وبالنسبة لدعاوى البنك الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بأن إنتاج خام الألمنيوم ينطوى على قيمة مضافة سالبة بالأسعار العالمية للطاقة، فقد اتضح من تقدير أننا أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية موجبة وليست سالبة - ناهيك عن الأثر التنموى لمجمع الألمنيوم فى تطوير منطقة منسية هى صحراء نجع حمادى.

الاستنتاج العاشر: أن نمط التخصص الصناعى لمصر مرهون بوجود إستراتيجية واضحة تترجم إلى سياسة صناعية محددة المعالم، ولكنه محكوم أيضاً بالاتجاه العالمى لتدويل الإنتاج والتخصص فى المكونات بدلاً من التخصص فى المنتجات الكاملة. وهذا يطرح قضية الموقف من الاستثمار الأجنبى والشركات دولية النشاط. وفى هذا السياق، فإن السيناريو الذى يتيح فرصة أكبر للتكامل الإقليمى سوف يوفر إطاراً أفضل لتطوير الصناعة وإنجاز مهمة التصنيع. لكن هذا يقتضى إيلاء أهمية قصوى للتعليم والبحث العلمى والتطوير.

إصدارات مكتبة مصر ٢٠٢٠

- ١ - إبراهيم العيسوى، التنمية فى عالم متغير - دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى ٢٠٠٠، وطبعة ثانية ٢٠٠١.
- ٢ - محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، الزراعة والغذاء فى مصر - الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٣ - عاطف هلال، الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.
- ٤ - عصام الحناوى، قضايا البيئة والتنمية فى مصر - الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٥ - محمد نصر الدين علام وآخرون، المياه والأراضى الزراعية فى مصر - الماضى والحاضر والمستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٦ - فايز مراد مينا، التعليم فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١.
- ٧ - عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٨ - محمد منير مجاهد، مصادر الطاقة فى مصر وآفاق تنميتها، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٩ - سمير فياض، الصحة فى مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.
- ١٠ - محمد عراقى وآخرون، قطاع النقل فى مصر - الماضى والحاضر المستقبل حتى عام ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

- ١١ - ماجد عثمان وآخرون السكان وقوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتشكلات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١٢ - محمد مختار الحلوجى وآخرون، منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٣ - سمعان بطرس فرج الله، مصر والدائرة المتوسطة - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٤ - محيا على زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر - دار الشروق القاهرة.
- ١٥ - عبد المنعم بلال، الاتصالات والمعلومات فى مصر - الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ المكتبة الأكاديمية - القاهرة.
- ١٦ - سلوى العامرى وآخرون، أجيال المستقبل: الطفولة والشباب، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١٧ - على سليمان، العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى - دار الشروق- القاهرة.
- ١٨ - عبد المنعم تليمة وآخرون، فى الثقافة المصرية، دار ميريت - القاهرة.
- ١٩ - محمد أديب غنيمى وآخرون، التطور التكنولوجى فى مصر - المكتبة الأكاديمية - القاهرة.
- ٢٠ - جودة عبد الخالق وآخرون، الصناعة والتصنيع فى مصر - المكتبة الأكاديمية- القاهرة.

ويصدر قريبا

- ٢١- سلوى العنترى وآخرون، القطاع المالى وتمويل التنمية فى مصر.
- ٢٢- أبو زيد راجح وآخرون، العمران.

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٢٠٢٨٢

ISBN : 977-281-258-4

مطابع الدار الهندسية ت : ٥٤٠٢٥٩٨